

«الوطني الحر» يدرس الطعن بقانون التمديد أمام المجلس الدستوري ولكن عوائق كبيرة قد تحول دون مواجهة التمديد عملياً

دول غربية تعيد حساباتها وتجاهر بأن ما يجري في سورية فعل إرهابي وأن الجيش السوري يقوم بواجبه الوطني



تنوّعت الملفات والقضايا التي تطرقت إليها البرامج الحوارية التلفزيونية والإذاعية وكالات الأنباء، فعلى الصعيد الداخلي اللبناني، ما زالت تداعيات التمديد تطغى على المشهد السياسي بين مؤيد ومعارض في ظل احتمال تقديم التيار الوطني الحر الطعن به، بالإضافة إلى الملف الأمني لا سيما الشق المتعلق بملف العسكريين المخطوفين، كما كان للدعوة التي أطلقها أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله إلى تيار المستقبل للحوار حيزاً في النقاشات والحوارات.

وفي هذا السياق، لفت وزير الدولة لشؤون مجلس النواب فنيش إلى «أنّ حزب الله لم يكن يوماً ضدّ الحوار، وفي الفترة الأخيرة كان الحزب والسيد نصرالله سباقين في الدعوة إلى الحوار والتلاقي بين الأطراف المهمة في البلد والوقوف في وجه التكفيريين، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة، وما زال منفتحاً ومنطقياً منذ البدايات، أنّ لبنان يجب أن تدار أموره وفقاً للتفاهم والتوافق بين مكونات المجتمع اللبناني السياسية، وهذه الدعوة موجودة اليوم في ظل هذه المخاطر وتهديد التيارات التكفيرية»، كاشفاً «أنّ لا خطوات إجرائية لترجمة هذه الدعوة حتى الآن».

وأكد أمين سر كتلت التغيير والإصلاح النائب ابراهيم كنعان أنّ احتمال تقدّم التيار الوطني الحر بطعن بقانون التمديد أمام المجلس الدستوري كبير، لافتاً إلى «أنّ التحضيرات قائمة في هذا المجال ويتمّ درس الموضوع جدياً، على أن يتمّ ذلك ضمن المهلة القانونية أي خلال 15 يوماً من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية». ورأى عضو كتلة المستقبل النائب جمال الجراح «أنّ هناك جدية مطلقة في إنتاج القانون الانتخابي الجديد خلال مدة معينة، وهي شهر بحسب ما عينها الرئيس نبيه بري، وإلا سيصار إلى عرض كل مشاريع قوانين الانتخاب على الهيئة العامة للتصويت على قانون معين يحظى باكبر تأييد حوله».

واعتبر النائب عاصم قانصوه «أنّ من رفضوا التمديد يبدو أنهم يريدون تدمير لبنان، فيغياب رئيس الجمهورية ومجلس النواب سيفرط عقد الحكومة أيضاً، لافتاً إلى «أنّ النسبية هي الحل الأمثل للقانون الانتخابي».

ولم يغيب الشأن الدولي لا سيما ما يتعلق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، أكد مستشار رئاسة الحكومة السورية وأستاذ العلاقات الدولية عبد القادر عزوز «أنّ الولايات المتحدة الأميركية غير جديّة في مكافحة الإرهاب»، لافتاً إلى «أنّ تجفيف منابع الإرهاب يأتي من خلال ترتيبات أمنية إقليمية تعمل على تبادل المعلومات وضبط الحدود إضافة إلى وقف جميع أشكال التمويل لهذه المجموعات الإرهابية وتطبيق عبورهم من دول المرور إلى دول المقصد».

خسارة المعركة بل الفوز بالحرب وحرينا استمرت 15 عاماً تخللتها معارك كثيرة». وأضاف: «نحن لا نخوض المعارك على خلفية خسارة أتية، بل ننظر إلى الأهداف والمبادئ، تماماً كمعركة التمديد التي لا تنحصر بالتمديد للمجلس النيابي بل تتخطاه للتمديد للاستاتيكو الحالي على كل المستويات والخلل في النظام منذ 24 عاماً».

وتنبّه كنعان إلى «أنّ التمديد الذي أقرّ قد ينسحب على الأزمة الرئاسية»، وقال: «معدركنا هي لرفض تمديد الأزمة واستمرار الخلل بالتوازن والاستعادة الحضور والدور المسيحي». وشدد على «أنّ الفراغ لا يُمَلأ بالتمديد لواقع مازوم بل بالانتخابات»، متسائلاً: «هل نحن أصلاً في كنف مؤسسات دستورية فاعلة؟» وأضاف: «ملء الفراغ لا يتمّ إلا بالعودة للشعب».

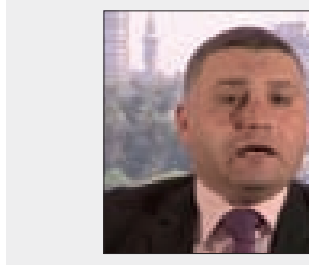


قانصوه

قانصوه لـ «أن بي أن»:

رفض التمديد يعني تدمير لبنان

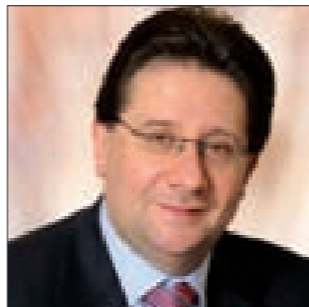
اعتبر النائب عاصم قانصوه «أنّ التمديد كان لا بدّ منه وما قرّره رئيس مجلس النواب نبيه بري في هذا السياق هو الصائب، ولا فمادنا نفعل عند انتهاء ولاية مجلس النواب؟» واعتبر قانصوه «أنّ من رفضوا التمديد يبدو أنهم يريدون تدمير لبنان، فيغياب رئيس الجمهورية ومجلس النواب سيفرط عقد الحكومة أيضاً». وسأل: «هل نحن متفقون على قانون انتخاب لنجري انتخابات؟» ولفت قانصوه إلى «أنّه في حال إجراء الانتخابات على القانون القديم، فإنّ النواب أنفسهم سيكونون في المجلس المقبل». وردّاً على سؤال عن كيفية إجراء الانتخابات الرئاسية في سورية رغم الأزمة، في وقت لم يتمكن لبنان من تنظيم انتخابات نيابية، أجاب: «في سورية يوجد دولة». ورأى قانصوه «أنّ النسبية هي الحل الأمثل للقانون الانتخابي لأنّ شخصية المواطن تكتمل معها»، معتبراً «أنّ انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة يعطي قوة له».



الإرهاب المنتشر

أما عن سبب مشاركة الدول الداعمة والحليفة لسورية في ضربات التحالف الجوية أي روسيا وإيران، قال عزوز: «أولاً روسيا الاتحادية وإيران أيدتا تحفظاتهما من خلال عدم وجود تفويض شرعي فالولايات المتحدة الأميركية قدمت نفسها على أنها سيدة العالم، فإني كان هناك تحفظات من الولايات المتحدة لم تقمّ بسيادة الدولة السورية مع جملة من التحفظات القانونية والدوافع السياسية لدى جبهة العدوان على سورية، إضافة إلى إشراك أطراف متورطين حتى الشخاع في الدم السوري، وكل ذلك كان سبباً أساسياً في عدم استجابة روسيا وإيران لهذا التحالف».

وفي ما يتعلق بالدور التركي في معركة عين عرب، قال: «للاسف ما زالت الحكومة التركية تعمل خارج مصالح الأمن القومي التركي، فهم يريدون أن يقدموا تركيا والشعب التركي مجردة على الأرض السورية فأردوغان يريد استثماراً سياسياً في عين العرب ونحن نعلم أنّه لا يمتلك نوايا طيبة اتجاه الدولة السورية لتكون من روافد ثقافية وتنوع، تخدم الشعب التركي وتكرار الشعب السوري». وأضاف: «لا يجب تضخيم استهداف الإرهاب عين العرب في شكل أساسي، فالإرهاب يستهدف جميع المناطق السورية وجميع السوريين، والمادة 12 من الدستور السوري تحدثت عن أنّ الدولة السورية تتكون من روافد ثقافية وتنوع، والإكراه جزء من هذا التنوع، ومنذ بداية الأزمة عملت الحكومة السورية على استنهاض همم الجميع وكان جزء من عمليات التسليح والتدريب هو لكرد السوريين لحماية أنفسهم ومناطقهم، وهذه العمليات لم تكن تسمى فهي قدمت للمواطنين السوريين كتل، والحكومة السورية لا تميز بين مواطن سوري ومواطن آخر».



LNASHRA

كنعان لـ «النشرة»: الفراغ لا يُمَلأ بالتمديد لواقع مازوم بل بالانتخابات

أكد أمين سر كتلت التغيير والإصلاح النائب ابراهيم كنعان «أنّ احتمال تقدّم التيار الوطني الحر بطعن بقانون التمديد أمام المجلس الدستوري كبير، لافتاً إلى «أنّ التحضيرات قائمة في هذا المجال ويتمّ درس الموضوع جدياً، على أن يتمّ ذلك ضمن المهلة القانونية أي خلال 15 يوماً من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية». وأشار كنعان إلى «أنّ الطعن سيرتكز على غياب مفهوم القوة القاهرة الذي يمنع إجراء الانتخابات النيابية»، لافتاً إلى «أنّ لبنان لا يشهد حرباً مدمرة، بل عمليات أمنية محدّدة يتمّ استيعابها ومعالجتها». وسأل: «إذا كانت سورية والعراق ومصر واليمن في ظل كل ما شهدته وتشهده من أحداث قادرة على إتمام العملية الانتخابية، فكيف تكون نحن غير قادرين». وشدّد كنعان على «أنّ المادة 74 من الدستور تنصّ ويوضح على أنّه وفي حال شغور سدة الرئاسة وانحلال المجلس النيابي، تدعو الحكومة فوراً للانتخابات وبالتالي لا حجج دستورية تحول دون إتمام الاستحقاق النيابي».

وإذ أشار إلى «أنّ التيار يدرس خيارات أخرى للتصدي لموضوع التمديد، ويعمل على بلورة تحركات نقابية وشعبية تكون هادفة وليس شكلية تتكامل مع عمل المجتمع المدني وتسعى في شكل أساسي لحماية قرار المجلس الدستوري في حال تمّ الطعن»، أقرّ كنعان «بوجود عوائق كبيرة قد تحول دون مواجهة التمديد عملياً»، لافتاً إلى «أنّ تراكم الإجراءات والمواقف من شأنه أن يشكل كفة ثقوب وتؤدي غرضها بالعودة إلى مصدر السلطات التي هو الشعب لتحقيق التغيير المطلوب». وعن تمييز التيار بموقفه من التمديد مرة جديدة عن حلفائه وما إذا كان ممتعضاً منهم، اعتبر كنعان «أنّ هذا التمييز يؤكد استقلالية التيار ويعطيه مزيداً من القوة والمبادرة بالملفات الداخلية». وأضاف: «نحن وركنعان على وصف رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بـ«بطل المغامرات الفاشلة والحروب الخاسرة»، قائلاً: «إذا كان تحرير لبنان واستعادة سيادته حرباً فاشلة فحتم تتحمل المسؤولية، ويا ليت كل المعارك تكون كنتك المعركة، فالمهم ليس

عزوز لـ «العهد»: الإرهاب استهدف كل المناطق السورية وليس عين العرب فقط وواشنطن ليست جديّة في مكافحته

الحكومة بدعم القطاع الصناعي لكن ضمن أولويات إعادة الإعمار». وأضاف: «عن إعادة الإعمار في المناطق المحررة، لفت عزوز إلى «أنّ هناك لجنة مؤلّفة برئاسة وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي تعمل على إنشاء قاعدة بيانات حول المناطق المتضررة والمدمرة وكل ما يتعلق بصرف التعويضات اللازمة للمواطنين. كما أنّ هناك خبراء يعدون خططاً لعملية إعادة الإعمار ولكن لا يمكن على الإطلاق اليوم البدء بهذه العملية في مناطق ساخنة ولا تشهد حالة استقرار لأنّ هذا الأمر يؤدي إلى تزييف وهدر في المال العام». من جهة أخرى، رأى عزوز أنّ التحول الغربي من دعم الإرهابيين في سورية إلى محاربتهم، «هو عن قناعة توصل إليها بعض الدول الغربية أنّ ما يجري في سورية هو في الحقيقة ليس ثورة شعبية بل هو فعل إرهابي وأنّ الجيش العربي السوري يقوم بواجبه الوطني، بالإضافة إلى أنّ الغرب وجد أنّ هذه المليشيات المتنازرة إنما تستهدف المدنيين الأبرياء وتدمر الممتلكات العامة والخاصة ولا تحترم القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق باتفاقات جنيف الأربعة». وأضاف: «هناك بعض الدول الغربية كانت تحوّل الزوايا بالنسبة لها كاستثمار سياسي، وإنّ فشل الإولاة في أداء الأوراد أدى إلى تدخل المحرّض الأساسي لهم لكنّ هذا المحرّض كان في حاجة إلى شرعية للتدخل فكان من بوابة مكافحة الإرهاب». وعن كيفية ضرب هذه منابع الإرهاب، أشار عزوز إلى «أنّ الحكومة السورية كانت تتعنى من دول الجوار أنّ تعمل فقط وفق مصالح أمن أوطانها، فليس من مصلحة الأمن السعودي أو التركي أن يدعم الإرهاب لأنّ الإرهاب لا وطن له فهو كالعقرب كما وصفه الرئيس الدكتور بشار الأسد لا يمكن الوثوق بجانبه على الإطلاق وكل التجارب في دعم المليشيات الإرهابية أثبتت في لحظة ما حين لا تتطابق مع مصالحها فإنها ترتدّ عليها، وأنّ من يدفع فاتورة هذا الارتداد في النهاية هو المواطن السعودي أو التركي على حدّ سواء. وفي الحقيقة لا



الجزيرة

فنيش لـ «المركية»: لا خطوات إجرائية حتى الآن لترجمة الدعوة إلى الحوار بين «المستقبل» وحزب الله

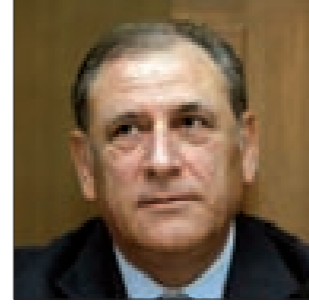
أكد وزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش «أننا مع إيجاد قنوات تواصل مع المخاطفين للبحث في مطالبهم وشروطهم في كيفية تحرير وحماية العسكريين المخطوفين، وانتقفاً لأنّ تكون قنوات التواصل والوساطة عبر دول». وقال: «منذ بداية الأزمة لم تكن ضدّ هذا الأمر لأنّ لا أحد يتحرك من دون الاهتمام في البحث عن كيفية حمايتهم وإطلاق سراهم وعودتهم سالمين إلى أهلكم ووطنهم ومؤسساتهم العسكرية»، مشيراً إلى «أنّ النقاش دائماً يكون في التفاصيل، ورئيس الحكومة تمام سلام وخليفة الأزمة المؤلّف من الوزراء المعنيين بإضافة إلى تفويض المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، يتابعون هذا الملف. لذلك فإنّ تناول التفاصيل في وسائل الإعلام لا يصبّ في المصلحة العامة». وأضاف: «لنترك هذا الملف، وستبجج الأصول في لبنان وعندما يصل الملف إلى الحكومة سنبتّ به وستتخذ القرار المناسب، حتى الآن، هناك معلومات عامة نسمعها، لكنّ القنوات مفتوحة عبر الوسيط القطري، واللواء ابراهيم يتابع هذه المسألة ويقال أنّ هناك مطالب للمخاطفين إذا هذا الملف وضع على السكّة للبحث في ما يريد من مؤلّفه والبحث في إمكانية تلبية هذه المطالب أو لا»، مؤكداً «أنّ الملف لا ينضج ولم ينته، لنترك هذا الأمر للمعنيين خصوصاً وأنّ خلية الأزمة تتابعه والقنوات الرسمية تدرسه، ولا يمكن أن نفاوض في الإعلام، ونحن نصل إلى مرحلة تحديد الموقف واتخاذ القرار سنستخدم وفقاً للأصول القانونية المرعية الإجراء».

ورداً على سؤال عن عدم حضور كتلة الولاة للمقاومة جلسات انتخاب الرئيس رغم تبني الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله ترشّح العماد ميشال عون للرئاسة بشكل علني، أجاب: «إننا نتبنّي ترشيح العماد عون ضمن تفاهم كامل وتحالف متين مع التيار الوطني الحرّ بدءاً من الاستحقاق الرئاسي وصولاً إلى ما هو مصلحة ورؤية مشتركة لمستقبل لبنان، والنزول إلى المجلس يأتي في إطار الممارسة الديمقراطية وفق حسابات سياسية وموازن قوى»، معتبراً «أنّ نزولنا إلى المجلس لانتخاب الرئيس لن يحل هذه المسألة ما دام الانقسام قائماً، وهذا الأمر يحتاج إلى اعتماد قواعد أساسية: أولاً الحوار بين الأطراف السياسية للوصول إلى تفاهم، ثانياً، هناك جهات تعتبر أنها الأكثر تمثيلاً، واستناداً إلى القواعد المطبّقة ولو عرفنا فإنّ من يصلون إلى المواقع الأولى في النظام هم الأكثر تمثيلاً، وهذه الجهة تنطلق من هذه القواعد لتقول أنّها إذا لم تُعتمد عند المسيحيين فهي تعرضهم للغبين وهناك تعدّد في إيصال من ليس أهلاً لتمثيل الرجل الضعيف، وبالتالي، لا يمكننا تجاهل هذا المنطق».

وشدّد فنيش على «أنّ مرشحنا هو حليفنا العماد عون، والامر الذي يتعلق بالوصول إلى تفاهم في مسألة الرئاسة ينطلق من الحوار مع هذا الرجل»، موضحاً «أننا لا نتقدم على شيء لأنّ فيه مصلحة لدعم ترشيح عون».

وعما إذا كان تبني حزب الله ترشّح عون بخدمة أو يقطع عليه الطريق كمرشّح توافقي، اعتبر فنيش «أنّ هذا نوع من المزيدة لإيجاد فجرة أو شرخ في العلاقة بين الطرفين، بداية، كان هناك من يشكك في جدية تبني حزب الله للعماد عون واليوم بات واضحاً أنّ هذا الرجل هو المرشّح الذي يعتبر الأكثر شرعية في الوصول إلى سدة الرئاسة».

وعما إذا كانت البوادر الإيجابية في خطاب السيد نصرالله تجاه تيار المستقبل ستنتج لقاء قريباً بين نصرالله والرئيس سعد الحريري، لفت فنيش إلى «أنّ حزب الله لم يكن يوماً ضدّ الحوار، وفي الفترة الأخيرة كان الحزب والسيد نصرالله سباقين في الدعوة إلى الحوار والتلاقي بين الأطراف المهمة في البلد والوقوف في وجه التكفيريين، خصوصاً بعد التطورات الأخيرة، وما زال منفتحاً ومنطقياً منذ البدايات، لبنان يجب أن تدار أموره وفقاً للتفاهم والتوافق بين مكونات المجتمع اللبناني السياسية، وهذه الدعوة موجودة اليوم في ظل هذه المخاطر وتهديد التيارات التكفيرية»، كاشفاً «أنّ لا خطوات إجرائية لترجمة هذه الدعوة حتى الآن».



عزوز

الجراح لـ «صوت لبنان»: هناك جدية في إطلاق قانون انتخابي جديد

أكد عضو كتلة المستقبل النائب جمال الجراح «أنّ هناك جدية مطلقة في إنتاج القانون الانتخابي الجديد خلال مدة معينة، وهي شهر بحسب ما عينها الرئيس نبيه بري، وإلا سيصار إلى عرض كل مشاريع قوانين الانتخاب على الهيئة العامة للتصويت على قانون معين يحظى باكبر تأييد حوله». ولفت «أنّ من واجب رئيس مجلس النواب نبيه بري والقوى السياسية أن تكون جدية وتقارب الموضوع بمسؤولية حتى يكون لدينا قانون انتخابي»، مضيفاً: «إنّ باب الحوار الداخلي مفتوح بغض النظر عن الانتخابات». ورأى «أنّ وجود رئيس للجمهورية هو الباب الأهم في الحوار الداخلي، لأنه المرجعية الأساسية، ويساهم في تسريع عملية الحوار وتثبيتته»، لافتاً «إلى أنّ الرئيس سعد الحريري مدّ يده للحوار، ولكن لم يلاق يداً أخرى في منتصف الطريق». وأعلن الجراح «أنّه لو مدت اليدين من البداية، لكننا جئنا البلد الكثير من المأسى»، موضحاً «أننا لا نستطيع أن نتحاور مع أنفسنا، وعلى الإقراء أن يرفعوا لواء المصلحة الوطنية واستقرار لبنان».